



الحماية المدنية للملكية الصناعية

Civil protection for industrial property

فضيل نورة *

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

Norafodil16@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023 /01 /30 تاريخ قبول المقال: 2023 /03 /04 تاريخ نشر المقال: 2023 /03 /19

الملخص:

إنّ الحماية المدنية هي الآلية التي تحمي كافة الحقوق على اختلاف أنواعها، وذلك عن دعوى المنافسة غير المشروعة في القانون الجزائري، والتي بدورها تتمتع بقواعد خاصة وهذا نظراً لاتساع مجال المنافسة وصعوبة ضبطه، لهذا وجب تحديد الأساس القانوني والطبيعة القانونية للدعوى التي يتم رفعها في مجال المنافسة عن طريق تحديد الشروط وكيفية تحريك هذه الدعوى ومن له الحق في رفع الدعوى أمام القضاء المختص للفصل فيها وهذا لكونها دعوى تشمل موضوعها أعمال متعددة لا يمكن حصرها تبناها القانون 03/03 المتعلق بالمنافسة.

الكلمات المفتاحية: الحماية المدنية - دعوى المنافسة غير المشروعة - المنافسة .

Abstract:

The civil protection is the mechanism that protects all rights of all kinds, from the unfair competition lawsuit in Algerian law, which in turn enjoys special rules and this is due to the wide field of competition and the difficulty of controlling it. Therefore, the legal basis and the legal nature of the lawsuit that is filed in the field of competition must be determined. By defining the

الحماية المدنية للملكية الصناعية

conditions, how to move this lawsuit, and who has the right to file the lawsuit before the competent court to decide on it.

Keywords: Civil Protection - Unlawful Competition Action – Competition .

المقدمة:

إنّ المنافسة غير المشروعة تعكس صورة التي لا يتمتع فيها التاجر بالصدق والنزاهة في أعماله، وذلك عن طريق عدم إمتناعه عن أعمال التي تخالف أصول المعاملات التجارية، نظرا أن معظم التشريعات تعترف بحق الملكية كحق راسخ بطبيعته، وكذلك تعترف بالحقوق الواردة على الملكية الأدبية التي تعد ملكية الشخص على ما أنتجه ذهنه¹.

حيث أن حقوق الملكية الفكرية تتعرض لمجموعة من الإعتداءات من بينها التقليد الذي كان في بادئ الأمر ممارسة مُحتمشة ليصبح اليوم ظاهرة دولية وهاجسا يهدد أصحاب الحقوق بصفة خاصة واقتصاد الدول بصفة عامة²، والمنافسة التجارية تلعب أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو والتطور الإقتصادي للدول متى كانت في إطارها المشروع، فقد لقي هذا الموضوع ترحيبا من طرف الكثير من الدول، من بينها الجزائر التي سنت مجموعة من القوانين تؤطر المنافسة وذلك بموجب الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة³ لحماية المنافسة، وتناديا لكل الممارسات التي تؤدي إلى عرقلة المنافسة، وكذلك قانون 02-04 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسة التجارية⁴.

إنّ الحماية المدنية هي المظلة التي تستظل بها كافة الحقوق على اختلاف أنواعها، إنطلاقاً من القاعدة القانونية القائلة بأنّ "كل إضرار بالغير يلزم فاعله، ولو لم يكن مميزاً، بضمان الضرر"، وهذا الضمان غالباً ما يكون تعويضاً مادياً، إذ يحق لمن تضرر من اعتداء الغير على حقه أن يرفع دعوى مدنية على من تسبب فيه، للمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي، على أساس دعوى المنافسة غير المشروعة،⁵ التي تطرقت لها أغلب التشريعات الوطنية والدولية من خلال تحديد مفهومها والأعمال التي تعتبر أساساً لقيامها والآثار المترتبة على ذلك.⁶

والمنافسة كعمل مشروع قد تتعدى حدودها الطبيعية لتتحول إلى عمل غير مشروع نتيجة لجوء البعض إلى وسائل تتنافى مع الأعراف والعادات التجارية وتتأفي أيضاً مع الشرف المهني، إذ تعتبر الوسائل غير المشروعة التي يقوم بها التاجر المنافس في سبيل الحصول على عملاء الغير يعتبر عمل غير مشروع يترتب مسؤولية التاجر عن تعويض الضرر الذي أصاب الغير والكف عن الاستمرار في هذا العمل عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة.

وبالتالي فإنّ هاته الدعوى توفر الحماية القانونية لجميع المراكز القانونية سواء ارتفعت إلى مستوى الحق الكامل أم لا⁷، ومعنى ذلك أنه يحق لأصحاب حقوق الملكية الصناعية رفع دعوى

الحماية المدنية للملكية الصناعية

المنافسة غير المشروعة على كل من اعتدى على هذه الحقوق سواء كان الحق مسجلاً أم لا، وعليه فهذه الدعوى تعد السبيل الوحيد أمام مالك الحقوق غير المسجلة. على عكس أصحاب الحقوق المسجلة فلمهم أن يحموا حقوقهم عن طريق الدعوى الجزائية وهي دعوى التقليد والتي تعتبر دعوى خاصة لأصحاب الحقوق الاستثنائية متى توفرت أركانها⁸.

ومنه تتحدد إشكالية هذا البحث في الآتي: كيف نظم المشرع الجزائري الحماية المدنية لكل صاحب حقوق الملكية الصناعية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة القانونية المقارنة بانظر لأهمية الموضوع، تنوع أبعاده القانونية والاقتصادية، وعليه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين إثنين: دعوى المنافسة غير المشروعة (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى الأعمال التي تُبنى عليها دعوى المنافسة غير المشروعة وآثارها (المبحث الثاني)، وانتهاءً بخاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات والاقتراحات في آخر هذا المقال.

المبحث الأول: دعوى المنافسة غير المشروعة

لدعوى المنافسة غير المشروعة وظيفة وقائية إلى جانب دورها في تعويض الضرر⁹ وعليه سنُبين في هذا المبحث إلى الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة (المطلب الأول) وإلى أركان هذه الدعوى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة

لم ينظم المشرع الجزائري دعوى المنافسة غير المشروعة، ولم يبين شروطها ولا أساسها القانوني، وإنما اكتفى بذكر بعض الممارسات التي اعتبرها منافية للمنافسة إلا أنه أعطى الحق للمتضرر من المنافسة غير المشروعة برفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة¹⁰.

وقد كانت محاولة من الفقه والقضاء إعطاء مصدر يتم إسناد هذه الأفعال والممارسات المنافية للمنافسة إلى المسؤولية المدنية (مسؤولية تقصيرية) ولكن هناك اتجاه آخر أسندها إلى نظرية التعسف في استعمال الحق، أما الاتجاه الحديث فقد حاول جعلها دعوى مستقلة بذاتها، ولكن القاسم المشترك بين هذه الاتجاهات نمو اعترافها بوجود الضرر الناتج عن هذه الممارسات التي من شأنها أن تضر بالمنافسة والمتنافسين وسعيها لحمايتهم.

الحماية المدنية للملكية الصناعية

تقوم دعوى المنافسة غير المشروعة على أساس المادة 124 من القانون المدني الجزائري،¹¹ التي نصت على: " كل عمل أيًا كان، يرتكبه المرء ويسبب ضررًا للغير يلزم من كان سببًا في حدوثه بالتعويض." أي أن كل من ألحق ضررًا للغير بأي عمل قام به فإنه ملزم قانونًا بجبر الضرر وتعويضه، وانطلاقًا من ذلك حق لكل صاحب حق استثنائي لأي ملكية صناعية أن يطالب كل من ألحق به ضررًا واعتدى على حقوقه بالتعويض عن طريق هذه الدعوى.¹²

الفرع الأول: تمييز دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى التقليد

ما يميز هذه الدعوى عن دعوى التقليد أنها تحمي كل المراكز القانونية، سواء ارتفعت إلى الحق الكامل أو لجزء منه فقط، عكس الدعوى الجزائية التي لا ترفع إلا إذا اكتملت عناصرها¹³ المتمثلة في الركن المادي، والركن المعنوي والركن الشرعي بحيث أن تحريك الدعوى الجزائية مرهون بها.¹⁴ وقد جاء النص على دعوى المنافسة غير المشروعة بشكل صريح في اتفاقية باريس لحماية الملكية الفكرية التي انضمت إليها الجزائر¹⁵، وهي أحد أعضائها، مما يجعلها ملزمة كغيرها من دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا هذه الدول حماية فعالة ضد كل أشكال المنافسة غير المشروعة التي من معانيها المنافسة التي تتعارض مع العادات الشريفة في الصناعة والتجارة.¹⁶

وتجدر الإشارة أن دعوى المنافسة غير المشروعة يلتجئ إليها أصحاب الحقوق عندما لا تتوفر شروط الإدانة في الجريمة المرتكبة في حقهم، حيث لا يمكنهم المطالبة بالتعويض عن طريق الدعوى المدنية الأصلية، وفي هذه الحالة فإن رفض الدعيين لا يمنع من رفع دعوى مدنية أخرى على أساس المنافسة غير المشروعة، ولا يعتد بحجية الأمر المقضي به ذلك أن الدعيين وإن إتحدتا في الموضوع فقد اختلفتا في السبب.¹⁷

الفرع الثاني: حالات سقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر في حالة تعرض الملكية

الصناعية للاعتداء

وقد أشار إلى ذلك بقوله: "لاتعد الأفعال السابقة لنشر تسجيل العلامة مخلة بالحقوق المرتبطة بها، غير أنه يمكن معاينة ومتابعة الأعمال اللاحقة بتبليغ نسخة من تسجيل العلامة للمقلد المشتبه فيه"¹⁸، هذا بالنسبة للعلامات، وكذلك الحال بالنسبة لبراءات الاختراع، حيث نص المشرع الجزائري على أنه: "لا تعتبر الوقائع السابقة لتسجيل طلب براءة الاختراع ماسة بالحقوق الناجمة عن براءة الاختراع ولا تستدعي حتى ولو كانت إدانة مدنية، باستثناء الوقائع التي تحدث بعد تبليغ المشتبه به بواسطة نسخة رسمية لوصف البراءة تلحق بطلب براءة الاختراع"¹⁹، أما بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية، فقد نص المشرع الجزائري على أنه: " الأعمال السابقة للإيداع لا تخول أي حق في إقامة دعوى جزائية أو مدنية

الحماية المدنية للملكية الصناعية

تتفرع من هذا الأمر، كما لا يمكن للأعمال الواقعة بعد الإيداع غير أنها تكون سابقة لنشره أن تخول أي حق لإقامة دعوى ولو مدنية، إلا في حالة إثبات الطرف المضرور سوء نية المتهم²⁰، وينسحب هذا الشرط على العناصر الأخرى للملكية الصناعية.²¹

لذلك نرة إستبعاد المشرع الجزائي لأيّ دعوى ولو مدنية، إذا لم يتم التسجيل أو النشر للملكية الصناعية المراد حمايتها، في غير محله، لأنّ ذلك يفتح باباً واسعاً أمام شتى أنواع جرائم الإعتداء على الملكية الصناعية.²²

المطلب الثاني: أركان دعوى المنافسة غير المشروعة

لكل دعوى أركان تقوم عليها حتى تكون صحيحة، وأركان دعوى المنافسة غير المشروعة تتمثل في الخطأ والضرر (الفرع الأول)، والعلاقة السببية بينهما (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الخطأ والضرر

أولاً: الخطأ

يعتبر وجود الخطأ ركناً جوهرياً حتى تقوم هذه الدعوى في مجال الملكية الصناعية، وهو في هذه الحالة يختلف عن الخطأ في دعوى المسؤولية عن الأعمال غير المشروعة الأخرى، إذ لا بد أن يتم ارتكاب الخطأ في منافسة حقيقية، وهذا معناه أن تكون المنافسة بين شخصين أو جهتين تمارسان نفس النوع من الصناعة أو التجارة أو الخدمات، أو في أنواع متماثلة أو متفاوتة قليلاً، بحيث يكون لأحدهما تأثيراً على عملاء الآخر، ولا بد لذلك العمل الضار أن يتعلق بالتجارة وليس لأغراض شخصية، وأن يرتكب الخطأ في سياق المنافسة، دون أي اعتبار لحسن النية أو سوءها.²³

ويدخل ضمن ذلك كل الطرق الاحتيالية التي تمس بتجارة الغير أو بصناعته، لأن أساس الخطأ هو الإخلال بواجب عام يلتزم به الكافة، ويفرض هذا الواجب على المتعاملين في المجالات الصناعية بمفهومها الواسع، عدم اتباع أساليب وطرق احتيالية لا تتفق والعادات الشريفة في التجارة والمنافسة المشروعة.²⁴

والمعيار في تحديد الخطأ في المنافسة غير المشروعة يكمن في القيام بأفعال لا تتفق مع ما هو جاري العمل به في مثل هذه الأعمال التجارية والصناعية، فالتاجر - مثلاً - الذي يقوم أو يستعمل الوسائل المنافية لقواعد العمل من أمانة ونزاهة وشرف في أي منافسة، يمكن اعتباره مرتكباً لعمل من أعمال المنافسة غير المشروعة، وأمر الفصل فيها متروك للقاضي، وللمدعي إثبات ذلك بكل طرق الإثبات²⁵.

ثانياً: الضرر

يعتبر من أهم أركان دعوى المنافسة غير المشروعة، وقد يكون مادياً و/أو معنوياً، حالاً أو مستقبلاً، وينبغي أن يكون محققاً الوقوع وليس احتمالياً²⁶، ولكن من يرى بأنه ليس شرطاً أن يكون الضرر محققاً، بل يكفي في مجال المنافسة غير المشروعة أن يكون الضرر محتمل الوقوع، وذلك للوظيفة الوقائية هناك لدعوى المنافسة غير المشروعة²⁷.

ولا يشترط في الضرر أن يكون جسيماً، أو أن يكون قد ترتبت عليه خسارة فعلية، بل يكفي أن يكون الضرر بسيطاً، وأن ما ترتبت عليه خسارة بسيطة، أو تفويت فرصة للربح، وسواء كان الضرر مادياً كانفضاض العملاء، أو كان أدبياً كالمساس بالسمعة والشهرة التجارية والصناعية للمعتدى على حقوقه، ففي الحالتين يجب التعويض، لأن النتيجة المشتركة بين الضررين واحدة²⁸.

والضرر الحقيقي الواقع، أو المؤكد الوقوع تتفق جميع التشريعات على كونه شرط أساسياً لقيام المسؤولية التقصيرية، أما الضرر المحتمل فهو الضرر غير المؤكد الوقوع في المستقبل على سبيل اليقين²⁹، ومع ذلك يؤخذ بعين الاعتبار في دعوى المنافسة غير المشروعة، للمطالبة بإزالة الوضع غير المشروع بالنسبة للمستقبل³⁰، إذ كيف يمكن لصاحب الملكية الصناعية أو المتضرر من أي منافسة أن ينتظر حتى يقع عليه الضرر إذا كان يعلم بوجود محاولات أو أساليب إن استمرت قد تؤدي إلى إلحاق الضرر به، فلذلك فإنه من حقه المطالبة بوضع حد لمثل هذه الأفعال، ومهما كان حجم الضرر الذي قد تسببه له - جسيماً أو طفيفاً - لأن العبرة بوقوع الضرر في حد ذاته وليس بحجمه³¹، ويقع عبء إثباته على عاتق المدعي، وذلك لقيام هذه الدعوى على أساس المسؤولية التقصيرية³².

والضرر المراد إثباته في دعوى المنافسة غير المشروعة، لا يخرج من إطار تحول الزبائن والعملاء منتجات أو بضائع أو خامات المدعي نتيجة لاستعمال وسائل غير مشروعة من طرف المدعي عليه، بصرف النظر عن انصراف العملاء والزبائن إلى منتجات أو بائع أو خدمات من قام بها أو إلى غيره من التجار والصناعيين، لذلك فإن أحكام القضاء لا تتطلب إثبات الضرر الفعلي لصعوبته، بل تستخلص وقوعه من الوقائع التي من شأنها أن تكون قد ألحقت الضرر بالمدعي³³.

الفرع الثاني: العلاقة السببية

أن يكون بالإضافة إلى الركنين السابقين يشترط لقيام دعوى المنافسة غير المشروعة ذاته من كان سبباً مباشراً في وجود الطور، وهذا ما يطلق عليه الخطأ هو العلاقة السببية، حيث ينبغي أن تكون

الحماية المدنية للملكية الصناعية

الأفعال والوسائل غير المشروعة التي استعملها المدعى عليه هي السبب المباشر في إلحاق الضرر بالمدعي وليس أسباباً أخرى³⁴.

وإثبات ذلك من الصعوبة بمكان، فإحداث فوضى في السوق، أو انفضاض العملاء، أو تشويه سمعة وشهرة صناعة أو تجارة أو خدمة، كل ذلك يلحق أضرار بصاحب الملكية الصناعية من جهة والمستهلكين من جهة أخرى، ولكن ما الذي يثبت أن أخطاء هذا أو ذاك هي السبب المباشر لذلك الضرر، ولذلك فإن العلاقة السببية بينهما ليست سهلة الإثبات³⁵، والأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي، غير أنه في هذه الحالة توجد ما يسمى بالقريضة القضائية التي تنشأ من مجرد إثبات المدعي للخطأ والضرر، حيث يكون على المدعي عليه دفع التهمة عنه بإثبات السبب الأجنبي أو أي سبب آخر³⁶. والبحث عن العلاقة السببية، لا يكون إلا في الحالات التي يقع فيها ضرر حقيقي وفعلي من أعمال المنافسة غير المشروعة³⁷، وليس في الحالات التي يكون فيها الضرر احتمالياً أو مستقبلاً حتى ولو كان مؤكداً الوقوع، لأن الضرر يبقى مفترضاً ما لم يقع، ولذلك لا يمكن البحث في ركن العلاقة السببية³⁸.

المبحث الثاني: الأعمال التي تبني عليها دعوى المنافسة غير المشروعة وآثارها

تقوم دعوى المنافسة غير المشروعة على أساس مجموعة من الأعمال التي حددها المشرع الجزائري ونصت عليها إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وقد ذكرت على سبيل المثال لا الحصر، ويترتب على هذه الأعمال جملة من الآثار القانونية، تتمثل في التعويض المادي والمعنوي واتخاذ كل التدابير لوقف الاستمرار في المنافسة غير المشروعة.

المطلب الأول: أعمال المنافسة غير المشروعة

إن دعوى المنافسة غير المشروعة لا يمكن أن ترفع إلا على أساس الأعمال التي اعتبرها المشرع من قبيل المنافسة غير المشروعة، حيث نجد أن من أهم النصوص التي تطرقت لذلك، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، والتي انضمت إليها الجزائر في بداية سنة 1966³⁹، مما يجعلها ملزمة كغيرها من دول الاتحاد بما جاء فيها من التزامات ومن بين هذه الالتزامات ما تعلق بأعمال المنافسة غير المشروعة، حيث شددت الاتفاقية على ضرورة التزام دول الاتحاد بحماية فعالة لرعايا دول الاتحاد الأخرى، ضد كل أعمال المنافسة غير المشروعة، التي تتعارض مع العادات الشريفة في الشؤون الصناعية أو التجارية⁴⁰.

الحماية المدنية للملكية الصناعية

وفي ذلك قاعدة عامة يمكن القياس عليها لتحديد الأعمال المحظورة والتي تتنافى مع قواعد المنافسة المشروعة بصورة عامة، ولم تكتف الاتفاقية بذلك بل ذهبت إلى حد تحديد الأعمال المحظورة بشكل دقيق⁴¹.

ويتعلق الأمر بأعمال المنافسة غير المشروعة التالية:⁴²

(1) كافة الأعمال التي من طبيعتها أن توجد بأية وسيلة كانت لبساً مع منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطاته الصناعية أو التجارية.

(2) الادعاءات المخالفة للحقيقة في مزاوله التجارة والتي من طبيعتها نزع الثقة من منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري.

(3) البيانات أو الادعاءات التي يكون استعمالها في التجارة من شأنه تضليل الجمهور بالنسبة لطبيعة السلع أو طريقة تصنيعها أو خصائصها أو صلاحيتها للاستعمال.

وبناء على هذا التقسيم فإنّ كل الأعمال التي يقوم بها التاجر أو الصانع، وتكون مخالفة للقوانين أو العادات التجارية، والصناعية، أو الأمانة والشرف والنزاهة في المعاملات التجارية والصناعية، تعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة⁴³، التي تخول لمن مورست في حقه المطالبة بالتعويض عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة، خاصة إذا لم تشكل جريمة كاملة الأركان، وقد جاءت الاتفاقية بتفصيل هذه الأعمال المحظورة، ويتعلق الأمر بكل الأعمال التي من شأنها إحداث لبس أو خلط، وتهدف إلى جلب العملاء إلى الجهة الأخرى المنافسة بطريقة تنطوي على الخديعة والتضليل، كاتخاذ اسم أو عنوان تجاري مشابه، أو تقليد علامة أو رسم أو نموذج صناعي أو اختراع محمي، بما يترك في ذهن العملاء نوعاً من التشابه والالتباس، فيختلط الأمر عليهم بين الاصل والمقلد⁴⁴.

ومن الأعمال المحظورة أيضاً الأعمال التي من شأنها أن تمس بسمعة التاجر أو الصانع أو أن تحط من قيمة السلع والمنتجات وجودتها، وذلك عن طريق إشاعة الادعاءات الكاذبة، وشن حملات دعائية للتشويه، إما بوسائل علنية كالنشر في الصحف والمجلات أو توزيع الإعلانات والمنشورات، أو استخدام حتى القنوات التلفزية والإذاعية، وقد يكون التشويه شفوياً بحيث يصل إلى علم عدد من العملاء والزبائن ويؤثر فيهم، وهنا ينبغي أن تحدد الجهة التي مارست هذه الأعمال تحديداً كافياً حتى تقع المسؤولية⁴⁵.

ومن بين الأعمال الأخرى التي يقوم بها التاجر أو الصانع لإثارة الاضطراب في المشروع التجاري أو الصناعي لمنافسيه، القيام بإتلاف أو تمزيق وتشويه الإعلانات واللافتات التي يستخدمها

الحماية المدنية للملكية الصناعية

صاحب المشروع، أو استخدام وسائل دعاية مضللة للمستهلك كانتحال ألقاب وصفات غير صحيحة، أو ادعاء مواصفات في السلعة يزعم أنها تتفرد بها متى كان ذلك مخالفا للحقيقة⁴⁶.
كما يدخل ضمن أعمال المنافسة غير المشروعة، الممارسات المقيدة للمنافسة والتي نص المشرع الجزائري على منعها بقوله: "تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف، أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء منه."⁴⁷

المطلب الثاني: آثار دعوى المنافسة غير المشروعة

يترتب على تحريك دعوى المنافسة غير المشروعة مجموعة من الآثار تتمثل في مايلي:

الفرع الأول: التعويض المادي والتعويض المعنوي

أولاً: التعويض المادي

إذا استطاع المدعي إثبات صحة الدعوى التي رفعها، واقتنعت المحكمة بذلك، فإن أهم ما تقضي به يتعلق أساساً بإصلاح الضرر المادي الذي لحق صاحب الملكية المعتبرى عليه،⁴⁸ وذلك بتقدير التعويض المناسب له عن كل ما خسره وما كان يمكن أن يربحه وفقاً للقواعد العامة، ويعتمد الاجتهاد القضائي الجزائري على العموم في تقدير الأضرار وتقييمها على العناصر التالية⁴⁹:

- الربح الذي حرم منه مالك الحق.

- الضرر التجاري الناجم عن تخفيض قيمة هذا الحق بفعل المنتجات الأقل جودة.

- مصاريف مراقبة ومتابعة المقلدين.

ولقد أجمعت جميع النصوص الجزائية التي تنظم الملكية الصناعية على ضرورة التعويض المادي عن الأضرار الناجمة سواء عن الاعتداء أو المنافسة غير المشروعة، حيث نص المشرع في مجال براءات الاختراع على أنه: "إذا أثبت المدعي ارتكاب أحد الأعمال المذكورة... فإن الجهة القضائية المختصة تقضي بمنح التعويضات المدنية..."⁵⁰

وكذلك الحال بالنسبة للعلامات حيث نص على أنه: "إذا أثبت صاحب العلامة أن تقليدا قد ارتكب أو يرتكب، فإن الجهة القضائية المختصة تقضي بالتعويضات المدنية."⁵¹

أما فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ والتصميمات الشكلية للدوائر المتكاملة، فإن المشرع لم ينص صراحة على اقتضاء التعويض المدني رغم أنه أعطى الحق لأصحاب هذه الحقوق ومن له مصلحة في التقاضي المدني، غير أنه بإمكانهم التعويض المادي عن الأضرار التي

الحماية المدنية للملكية الصناعية

لحقّتهم على أساس دعوى المنافسة غير المشروعة⁵²، كما يمكن لجمعيات حماية المستهلك، والجمعيات المهنية التي أنشئت طبقاً للقانون، وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي ذي مصلحة القيام برفع دعوى أمام العدالة ضد كل عون اقتصادي⁵³ قام بمخالفة أحكام قانون المنافسة، كما يمكنهم تأسيس طرف مدني في الدعاوي للحصول على تعويض الضرر الذي لحقهم.⁵⁴

وقد يكون التعويض المادي ليس مبالغ مالية وإنما سلع وبضائع وخدمات ووسائل وآلات وغير ذلك ممّا استعمل أو نتج عن المنافسة غير المشروعة أو الاعتداء على حقوق الملكية الصناعية، حيث يمكن إجراء الحجز عليها ومصادرتها لصالح المتضرر، وقد أشار إلى هذا المشرع بقوله: "يجوز لها (المحكمة) أن تأمر ولو في حالة التبرئة من الاتهام، بمصادرة الأشياء التي تمس بالحقوق المضمونة بموجب هذا الأمر، وذلك لفائدة الشخص المضروب، ويجوز لها كذلك أن تأمر في حالة حكم بالإدانة بمصادرة الأدوات التي استعملت خصيصاً لصناعة الأشياء المعنى بها وبتسليمها إلى الطرف المضروب".⁵⁵

ثانياً: التعويض المعنوي

إنّ أيّ اعتداء على حقوق الملكية الصناعية من دون أيّ شكّ سيؤثر أدبياً ومعنوياً على صاحبها، وذلك من حيث المساس بسمعته، وشهرته، أو حتى بشرفه وهذا الضرر لا يقل أهمية عن الضرر المادي ولذلك وجب تعويضه، ومن الأمثلة على ذلك استعمال علامة مشهورة ذات جودة عالية ووضعها على منتج أقل جودة أو حتى مضر بصحة المستهلك مما يؤدي إلى اهتزاز سمعة ذلك المنتج وشهرته، الشيء الذي قد لا يمكن جبره وتعويضه بشكل تام⁵⁶.

ويمكن التعويض عن هذا الضرر بمقدار مالي تحدده المحكمة، بالإضافة إلى التعويض الأدبي المتمثل في نشر الحكم القضائي على نفقة المحكوم عليه في الجرائد اليومية، كما يمكن للمحكمة الأمر بإلصاق نص الحكم في الأماكن العمومية التي تحددها، ولها أيضاً أن تقضي بإزالة الوضع غير المشروع وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الاعتداء، وهذا ما أشار إليه المشرع فيما تعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، حيث قال: "يجوز للمحكمة أن تأمر بإلصاق نص الحكم في الأماكن التي تحددها، وبنشره برمته، أو بنشر جزء منه في الجرائد التي تعينها، كل ذلك على نفقة المحكوم عليه".⁵⁷

وفيما تعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة فقد نص المشرع على أنه: "يمكن أن تأمر المحكمة... بتعليق الحكم في الأماكن التي تراها مناسبة، وتنتشره كاملاً أو ملخصاً منه في الجرائد التي تعينها، وذلك على حساب المحكوم عليه".⁵⁸

الحماية المدنية للملكية الصناعية

والأمر كذلك بالنسبة لتسميات المنشأ⁵⁹، بينما فيما تعلق ببراءات الاختراع والعلامات، فإنّ النصوص التشريعية الجديدة لا تنص صراحة على ذلك ولكنها تجيز للجهات القضائية المختصة اتخاذ أي إجراء تراه مناسباً للتشريع الساري المفعول، للتعويض المدني (مادياً ومعنوياً)⁶⁰.

الفرع الثاني: الحد من الاستمرار في المنافسة غير المشروعة

إن رفع دعوى المنافسة غير المشروعة والحصول على التعويض المادي والمعنوي عن الأضرار التي لحقت بالمدعي ينبغي أن يصحبه وقف تام لكل الأعمال والممارسات التي كانت سببا في الاعتداء، لأن استمرارها لا يعطي أي معنى للتعويض، ولأجل ذلك جاز للمحكمة أن تتخذ عدة إجراءات وقائية من شأنها وقف الضرر، من ذلك حجز كل الوسائل والأدوات والقوالب المستعملة في أعمال المنافسة غير المشروعة، ومصادرة كل ما نتج عنها من سلع وبضائع وخدمات.⁶¹ وقد نص المشرع الجزائري على ذلك بقوله: "... ويمكنها الأمر بمنع مواصلة هذه الأعمال..."⁶² فيما يتعلق بمجال براءات الاختراع، أما في مجال العلامات فقد نصّ على أنه: "... وتأمر (الجهة القضائية المختصة) بمصادرة الأشياء والوسائل التي استعملت في التقليد وإتلافها عند الاقتضاء."⁶³ ولاشك أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات إنما يرمي إلى الحد من كل أشكال الاستمرار في المنافسة غير المشروعة، كما أشار المشرع الجزائري إلى ذلك في مجال حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة بقوله: "يمكن أن تأمر المحكمة في حالة الإدانة، بإتلاف المنتجات محل الجريمة أو بوضعها خارج التداول التجاري، وكذا مصادرة الأدوات التي استخدمت لصنعها"⁶⁴، وكذلك الشأن بالنسبة لكل عناصر الملكية الصناعية الأخرى وانطلاقاً من أن الحماية المدنية سواء كانت بدعوى أصلية أو تبعية أو على أساس دعوى المنافسة غير المشروعة، ينصبّ موضوعها على التعويض المدني دون توقيع العقاب بالمعتدين، فإنّ ذلك وحده لا يشكل وسيلة فعالة لضمان عدم العودة إلى القيام بمثل هذه الأعمال المحظورة والإعتداء على حقوق الملكية الصناعية، وحتى تكتمل الحماية ويرتدع المجرمون لابد من الحماية الجزائية التي تتخذ من دعوى التقليد أساساً لها وتهدف إلى توقيع العقاب بالمعتدين على حقوق الملكية الصناعية⁶⁵.

الخاتمة:

الحماية المدنية للملكية الصناعية

إن أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الدراسة أن الحماية المدنية للملكية الصناعية في القانون الجزائري تستند إلى أحكام القانون 04/02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، وبالتالي فإنّ هاته الدعوى توفر الحماية القانونية لجميع المراكز القانونية حيث أنه يحق لأصحاب حقوق الملكية الصناعية رفع دعوى المنافسة غير المشروعة على كل من اعتدى على هذه الحقوق سواء كان الحق مسجلاً أم لا، وعليه فهذه الدعوى تعد السبيل الوحيد أمام مالك الحقوق غير المسجلة على عكس أصحاب الحقوق المسجلة فلم أن يحموا حقوقهم عن طريق الدعوى الجزائية وهي دعوى التقليد والتي تعتبر دعوى خاصة لأصحاب الحقوق.

الهوامش:

- ¹ - بلهوارى نسرين، تجريم وإثبات أفعال التقليد في القانون الجزائري، رسالة الدكتوراه في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، 2013، ص 01.
- ² - هادي لامية، قروط محمد، دور الجمارك في مكافحة جريمة التقليد في مجال الملكية الصناعية، مذكرة ماستر في الحقوق، شعبة قانون الاقتصادي للأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، قسم القانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015، ص 03.
- ³ - الأمر رقم 03/03 الموافق ل 19/07/2003، يتعلق بالمنافسة، ج. ر عدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 20/07/2003، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 08/12، الموافق ل 25 يوليو 2008، ج. ر. عدد رقم 36، الصادرة بتاريخ 2008/09/02، معدل ومتمم بالقانون رقم 10/05، الموافق ل 15 غشت سنة 2010، ج. ر. عدد رقم 46، الصادرة في 2010/08/18
- ⁴ - القانون رقم 04-02 المؤرخ في 2004/06/23، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج. ر. عدد رقم 41، الصادر في 2004/06/27، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-06، الموافق ل 15/08/2010، ج. ر. عدد رقم 46، الصادر في 2010/08/05.
- ⁵ - صلاح زين الدين، الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2000، ص 230
- ⁶ - بن قوية المختار أبو زكريا، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفق التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، المركز الأكاديمي للنشر، أغسطس 2019، ص 29.
- ⁷ - س. القيلوبي، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2005، ص 209.
- ⁸ - بن دريس حليلة، دعوى المنافسة غير المشروعة لحماية حقوق الملكية الصناعية والتجارية، مجلة دراسات قانونية، المجلد 10، العدد 21، أوت 2014، ص 42.
- ⁹ - بن دريس حليلة، المرجع السابق، ص 42.
- ¹⁰ - عجة الجيلالي، أزلمات حقوق الملكية الفكرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص 288

الحماية المدنية للملكية الصناعية

- 11 - الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم.
- 12 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص30
- 13 - محمود إبراهيم الوالي، حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص78.
- 14 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص30.
- 15 - محمود إبراهيم الوالي، المرجع السابق، ص78.
- 16 - المادة 10(ثانياً) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، المؤرخة في 20 مارس 1830.
- 17 - فاضلي إدريس، الدخول إلى الملكية الفكرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص245.
- 18 - المادة 27 من الأمر رقم: 06/03 المتعلق بالعلامات، ج ر عدد 44، 23 يوليو 2003.
- 19 - المادة 57 من الامر رقم: 07/03 المتعلق ببراءات الاختراع.
- 20 - المادة 25 من الأمر رقم: 88/66 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، ج ر عدد35 بتاريخ 03/05/1966.
- 21 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص32.
- 22 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع نفسه، ص33.
- 23 - محمد حسنين، الوحي في الملكية الفكرية، الطبعة 1985، ص267.
- 24 - سمير جميل حسين الفتلاوي، الملكية الصناعية وفق القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 230 ومايليها.
- 25 - صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص387.
- 26 - محمد حسنين، المرجع السابق، ص268.
- 27 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص36
- 28 - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص246.
- 29 - عبد العزيز سعد، شروط ممارسة الدعوى المدنية أمام المحاكم الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص95.
- 30 - محمد حسنين، المرجع السابق، ص268
- 31 - أحمد محرز، القانون التجاري الجزائري، ج1، المطبعة العربية الحديثة القاهرة، 1979، ص201.
- 32 - محمد حسني عباس، الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص532.
- 33 - صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص389.
- 34 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص37
- 35 - سمير جميل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 436.
- 36 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص38
- 37 - محمد حسنين، المرجع السابق، ص269
- 38 - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص38

الحماية المدنية للملكية الصناعية

- ³⁹الأمر رقم: 48/66 المؤرخ في 25 فبراير 1966، المتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، المذكورة سابقا.
- 40- المادة 10 الفقرتين 1 و2 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المذكورة آنفا.
- 41- بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص39
- 42- المادة 10 فقرة 3 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المذكورة سابقا.
- 43- محمد حسنين، المرجع السابق، ص271
- 44- بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص40
- 45- أحمد محرز، المرجع السابق، ص204
- 46- محمد حسنين، المرجع السابق، ص271
- 47- المادة 6 من الأمر رقم: 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة.
- 48- بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص43
- 49- بيوت نذير، ترجمة أمقران عبد العزيز، مساهمة القضاء في حماية العلامات التجارية، مقال صدر بالمجلة القضائية العدد الثاني، السنة 2002، الجزائر، ص72.
- 50- المادة 2/58 من الأمر رقم: 07/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، متعلق ببراءات الاختراع.
- 51- المادة 1/29 من الأمر رقم: 06/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالعلامات السالف الذكر.
- 52- سمير جميل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص437.
- 53- هو كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أوردها: - بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص44
- 54- المادة 96 من الامر رقم: 06/95 المؤرخ في 25 يناير 1995- يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 9 المؤرخة في 22 فبراير 1995.
- 55- المادة 2/24 من الأمر 86/66 المؤرخ في 28 أبريل 1966 يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية.
- 56- بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص46
- 57- المادة 1/24 من الامر 86/66 المؤرخ في 28 أبريل 1966 يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية.
- 58- المادة 2/36 من الأمر 03/08، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر
- 59- المادة 3/30 من الأمر 76/65، المؤرخ في 16 يوليو 1976، يتعلق بتسميات المنشأ.
- 60- المادة 2/58 من الأمر 03/07، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق ببراءات الاختراع.
- 61- سمير جميل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص438.
- 62- المادة 2/58 من الأمر 03/07، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق ببراءات الإختراع.
- 63- المادة 2/29 من الأمر 03/06، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالعلامات.
- 64- المادة 37 من الأمر 03/08، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.
- 65- بن قوية المختار أبو زكريا، المرجع السابق، ص46

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ- الاتفاقيات:

- اتفاقية باؤيس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة في 20 مارس 1883، والمعدلة ببروكسل عام 1900، وواشنطن عام 1911، ولاهاي عام 1925، ولندن عام 1934، ولشبونة عام 1958 واستوكهولم عام 1967، والمنقحة عام 1979.

ب - النصوص القانونية:

1- الأمر 48/66، المؤرخ في 25 فبراير 1966، الكتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، المؤرخة في المؤرخة في 20/03/1883، والمعدلة، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 25/02/1966.

2- الأمر 86/66 المؤرخ في 28/04/1966 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، الجريدة الرسمية عدد 35، بتاريخ 03/05/1966.

3- الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم.

4- الأمر 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية عدد 43، 20 يوليو 2003.

5- الأمر 06-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالعلامات الجريدة الرسمية عدد 44، 23 يوليو 2003.

6- الأمر 07/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية عدد 44، 23 يوليو 2003.

7- القانون رقم 02-04 المؤرخ في 23/06/2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج.ر. عدد رقم 41، الصادر في 27/06/2004، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-06، الموافق ل 15/08/2010، ج.ر. عدد رقم 46، الصادر في 05/08/2010.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- أحمد محرز، القانون التجاري الجزائري، ج1، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1979.
- 2- سمير جميل حسين الفتلاوي، الملكية الصناعية وفق القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988.
- 3- صلاح زين الدين، الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2000.
- 4- فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية (الملكية الأدبية والفنية والصناعية)، دار هومة، الجزائر 2003.
- 5- محمد حسنين، الوجيز في الملكية الفكرية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985.
- محمد حسني عباس، الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة 1971.
- 6- محمود إبراهيم الوالي، حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- 7- س. القيلوبي، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2005.
- 8- عجة الجيلالي، أزمات حقوق الملكية الفكرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.
- 9- بن قوية المختار أبو زكريا، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفق التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، المركز الأكاديمي للنشر، أغسطس 2019

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- بلهوارى نسرين، تجريم وإثبات أفعال التقليد في القانون الجزائري، رسالة الدكتوراه في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، 2013.



الحماية المدنية للملكية الصناعية

2- هادي لامية، قروط محمد، دور الجمارك في مكافحة جريمة التقليد في مجال الملكية الصناعية، مذكرة ماستر في الحقوق، شعبة قانون الاقتصادي للأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، قسم القانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015

ج- المقالات:

- 1- بيوت نذير، مساهمة القضاء في حماية العلامات التجارية، المجلة القضائية، العدد الثاني، السنة 2002، الجزائر، ترجمة أمقران عبد العزيز.
- 2- بن دريس حليلة، دعوى المنافسة غير المشروعة لحماية حقوق الملكية الصناعية والتجارية، مجلة دراسات قانونية، المجلد 10، العدد 21، أوت 2014.